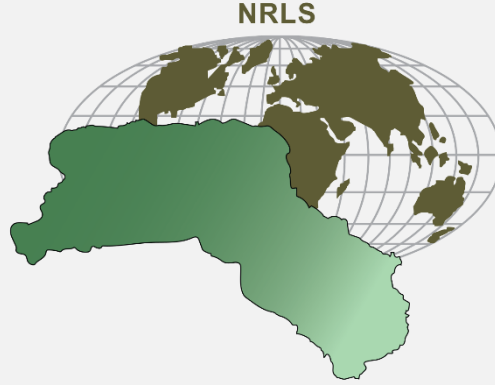




التنمية الاقتصادية لشمال وشرق سوريا





التنمية الاقتصادية لشمال وشرق

شرفان سيف الدين

مركز روج آفا للدراسات الاستراتيجية

NRLS

nrls.tekile@gmail.com

+963 993 822 054

www.nrls.net

حقوق الطبع والنشر محفوظة

2025

f nrls.rojava

t nrls_rojava

o nrlsrojava

l nrlsrojava

g w w w . n r l s . n e t

e nrls@nrlsrojava.com

00963993822054



الفهرس

مقدمة:

❖ البحث الأول:

1. مفهوم وتعريف التنمية الاقتصادية.
2. أهمية وخصائص التنمية الاقتصادية.
3. أهداف ومقومات ومؤشرات التنمية الاقتصادية.

❖ البحث الثاني:

1. الوضع الاقتصادي لشمال وشرق سوريا.
2. أهم الموارد الاستراتيجية في الجغرافيا الاقتصادية لشمال وشرق سوريا.

❖ البحث الثالث:

1. العوامل المعيقة للتنمية الاقتصادية في شمال وشرق سوريا. (العوامل الموضوعية، العوامل الذاتية).
2. مبادئ تحقيق التنمية الاقتصادية في شمال وشرق سوريا.

الخاتمة:

مقدمة:

في ظلّ التسارع السياسي والاقتصادي والتكنولوجي، ومشاريع الطرق التجارية التي تجتاح العالم، ربما أصبحت التنمية الاقتصادية شرطاً أساسياً قد لا يمكن الاستغناء عنه في وقتنا الحالي، والتنمية الاقتصادية بشكل عام هي خطة عمل كبيرة وشاملة، وتُعدّ - إلى حدّ ما - علماً حديث العهد ومن مفرزات القرن الأخير في ظلّ التطوّر الهائل في المجال الإداري، وخاصةً الاقتصادي الذي أفرزته الرأسمالية الحديثة خلال القرن الماضي، وتُعدّ التنمية الاقتصادية ركناً من أركان هذا التطوّر وملزماً له لفهمه ومواكبته؛ حيث يتم من خلاله تحديد الأولويات والضرورات للمجتمع في ظلّ عدم توافرها جميعاً لدى بعض الدول أو المجتمعات التي يتم تصنيفها تحت مسمّى دول العالم الثالث، كما يحلو للغرب المتطوّر تسميته، وبالتالي تكون هذه التجمعات البشرية أو دول العالم الثالث مضطرة لتحديد هذه الأولويات وتصنيفها بحسب الأكثر ضرورة؛ فمثلاً يُعدّ الأمن الغذائي في معظم هذه البلدان من أهم الضروريات مع زيادة نسبة الفقر والفقراء في مجتمعاتها.

مع التقدّم التكنولوجي الهائل الذي بات يرافقنا في حياتنا اليومية، ومع النمو الهائل في نسبة زيادة عدد سكان الكرة الأرضية، وتقلّص فرص العمل للقوة البشرية والاستعاضة عنها بالآلة الحديثة التي أصبحت تنجز العمل بدقّة أكبر وانتاجية أسرع؛ لم يعد أمام الفرد العادي أو البسيط الفرصة أو الكثير من الخيارات المتاحة، وبالتالي يؤدّي إلى ضعف في مستوى دخله والذي بدوره سيكون سبباً في تفكيره بالرحيل والهجرة، إمّا الداخلية أو الخارجية، كل ذلك يُعدّ من الأسباب والضرورات الملحة لمواكبة التطوّر، وبالتالي أصبحت مسألة الإسراع في تطبيق برامج التنمية ضرورة ملحة في الوقت الراهن ومستقبلاً.

سوريا - وكما باقي دول المنطقة - بحسب التصنيف العالمي الذي تديره الامبراطورية الرأسمالية العالمية، مصنّفة ضمن دول العالم الثالث، ورغم ذلك ومع وجود أو تسلّط الفكر العروبي الشوفيّ الضيق على الحكم، والمتمثّل بالفكر البعثي الذي وصل إلى سدّة الحكم في البلاد سنة 1963م، فقد كانت سوريا - بحدّ ذاتها - مقسّمة إلى محافظات متطوّرة نسبياً، وأخرى نامية؛ في تطبيق لما يمارس عليه خارجياً، فقد كانت العاصمة دمشق تمثّل الدبلوماسية والسياسة، في حين كانت تُعدّ محافظة حلب العاصمة الاقتصادية الفعلية للبلاد، أمّا مناطق الساحل السوري فكانت المناطق السياحية لها، في حين كانت محافظات الوسط السوري، خاصةً حمص، تُعدّ الأكثر صناعية، لتبقى المحافظات الشرقية أو النامية (بحسب تعبير النظام الحاكم السابق)، مثل الحسكة والرقّة ودير الزور، محافظات زراعية بحتة مُهملة ومُهمّشة بدون قصد أحياناً وأحياناً أخرى بقصد.

بطبيعة الحال؛ كانت العقلية في المناطق الشرقية عموماً، أي شمال وشرق سوريا، عقلية زراعية بالتوارث، وبالتالي كانت التجارة تتلخّص في بعض السلع الغذائية البسيطة أو تجارة الخدمات الأساسية للمجتمع، وبطبيعة الحال كانت معظم هذه العلاقات التجارية تتمحور أو تنحصر ضمن العلاقات مع التجار في الداخل السوري، أما التجارة الخارجية فقد كانت محتكرة للتجار الكبار في كل من دمشق وحلب، أما القطاع الصناعي فقد كان شبه معدوم في هذه المناطق، طبعاً بخطة مدروسة من نظام الحكم، وبذلك فقد كانت معظم الصناعات الثقيلة تتركّز في محافظة حمص ومدينتها الصناعية (حسياء)، أما الصناعات النسيجية وملحقاتها فقد كانت محافظة حلب رائدة فيها، وكانت قد قطعت شوطاً لا بأس به في المنافسات الإقليمية وحتى العالمية.

بعد اندلاع ربيع الشعوب في الشمال الأفريقي والشرق الأوسط، والذي كان في الأساس ردّاً على الحالة الاقتصادية والمجتمعية المتردية، والذي لم يعد مخطّطه الزماني والمكاني خافياً على أحد، والذي بدأ من تونس فليبيا فمصر فاليمن وصولاً إلى سوريا في آذار من عام 2011م. كانت الآمال وسقف الطموحات لدى الشعب السوري عالية في تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع ثروات البلاد على أهلها، لكن لم يمضِ الكثير من الوقت حتى صُدم بالواقع المعاش منذ وصول حزب البعث إلى الحكم وعدم إمكانية الخروج من البوتقة القومية، وخلق العدو المتمثل في الامبريالية والصهيونية العالمية، لمحاربتها وتسخير جميع أو معظم موارد البلاد في سبيل ذلك مع إهمال فظيع للمجتمع، كل الترسانة العسكرية والخردة التي لم يستفد منها الشعب السوري كان هدفاً للقصف الإسرائيلي المباشر مع سقوط أو إسقاط هذه المنظومة مع نهاية عام 2024م.

في هذه الدراسة لواقع شمال وشرق سوريا سنحاول تسليط الضوء على الواقع الاقتصادي المعاش خلال أربعة عشر عاماً الماضية، وعلى الخطوات العملية التي قامت بها الإدارة الذاتية الديمقراطية مع انطلاقها منذ عقد من الزمن، وأهم المحطّات التي حاولت خلقها أو تطويرها، وأبرز التحديات التي تواجهها في ظلّ كل هذه الفوضى العارمة التي تعيشها المنطقة، وفي ظلّ الصراعات الجيوسياسية والاستراتيجية والتحالفات التي تتغيّر بشكل متسارع، وسقوط بعض المخطّطات الدولية والإقليمية لصالح أخرى أقوى، وإمكانية التطوّر الاقتصادي والتركيز على التنمية الاقتصادية وتطويرها.

❖ البحث الأول:

1. مفهوم وتعريف التنمية الاقتصادية:

التنمية الاقتصادية هي مجموعة إجراءات دائمة مستدامة ومنسّقة، يتّخذها أصحاب القرار أو الحكام في دولة ما أو منطقة حكم ما، تساهم في تعزيز مستوى المعيشة للمواطنين القاطنين على جغرافية معيّنة؛ وذلك بهدف تطوير

المعيشة فيها وخلق وتحسين الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأشخاص والمجتمع. كما أنّها تُعدّ من إحدى المقاييس الاقتصادية التي تعتمد على التكنولوجيا في عملية الانتقال من حالة اقتصادية لأخرى وتحسينها وتطويرها؛ مثل الانتقال من الاقتصاد الزراعي إلى الصناعي، أو من الاقتصاد التجاري الكلاسيكي إلى الاقتصاد التجاري المعتمد على التكنولوجيا وهكذا، وتُعرّف أيضاً بأنها هي العملية الهادفة إلى تعزيز نموّ اقتصاد الدول؛ وذلك بتطبيق الخطط التطويرية الهادفة والتي تؤثر، بطبيعة الحال، على المجتمع تأثيراً إيجابياً؛ وذلك بتنفيذ مجموعة من الاستراتيجيات الاقتصادية الناجحة، وبالتالي السعي إلى زيادة قدرتها الاقتصادية والاستفادة من الثروات المتاحة ضمن بيئتها.

بشكل عام؛ يُعدّ مفهوم التنمية الاقتصادية من العلوم حديثة العهد، حيث أنّ هذا المفهوم قد ظهر للعلن بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وبالتحديد سنة 1949م، خلال تنصيب الرئيس الأمريكي (هاري ترومان) وإلقائه لخطابه الذي ركّز في جزئه الاقتصادي على تطبيق وتطوير هذا المفهوم؛ حيث قال: "يعيش أكثر من نصف سكان العالم في ظروف تقترب من البؤس، طعامهم غير كافٍ، فهم ضحايا الأمراض، حياتهم الاقتصادية بدائية وراكدة، فقرهم يمثل عائقاً وتهديداً لهم وللمناطق الأكثر ازدهاراً، لأول مرة في التاريخ تمتلك الإنسانية المعرفة والمهارة لتخفيف معاناة هؤلاء الناس، أعتقد أنه يجب علينا أن نوفر للشعوب المحبّة للسلام فوائد متجرنا للمعرفة التقنية، من أجل مساعدتهم على تحقيق تطلّعاتهم لحياة أفضل، ما نتخيله هو برنامج تنمية قائم على مفاهيم التعامل الديمقراطي النزيه، وزيادة الإنتاج هو مفتاح الرخاء والسلام، ومفتاح زيادة الإنتاج هو التطبيق الأوسع والأكثر قوة للمعارف العلمية والتقنية الحديثة".

وهنا لا بدّ لنا من التمييز ما بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، فهناك نوع من اللغط والتشويش لدى غير المختصين أو المتعمّقين في هذين الموضوعين؛ حيث أنّ التنمية الاقتصادية تعني: المساعي والتدخّل في السياسات بهدف ضمان الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأشخاص والافراد في المجتمع، في حين أنّ النمو الاقتصادي يشير إلى ظاهرة الإنتاجية في السوق، والارتفاع في معدّل الناتج المحلي الإجمالي.

2. أهمية وخصائص التنمية الاقتصادية:

تُعدّ التنمية الاقتصادية من أهم العناصر التي تساهم في نموّ أي بلد وازدهاره اقتصادياً، وذلك من خلال مؤشّرات عملية تحسين الرفاهية الاقتصادية للبلاد، وخلق فرص العمل وزيادة الإنتاجية وتشجيع الابتكار، وتُعدّ التنمية الاقتصادية ضرورية لتحقيق النمو المستدام والحدّ من الفقر وتحسين حياة المواطنين على مستوى المعيشة الحياتية. ويمكننا ذكر بعض النقاط التي تكمن فيها أهمية التنمية الاقتصادية؛ وهي:

خلق وتوفير فرص عمل جديدة، وتطوير العمال وتعزيز وتمكين الجانب الابتكاري والريادي من خلالها ورفع جودة التعليم، وتحسين مستوى المعيشة والدخل وظروفها وتحسين نوعية وجودة الحياة للأفضل، وجذب الاستثمارات الخارجية وتقليل نسبة الهجرة للخارج، وتقليل نسبة الفقر وتخفيض مستوياتها وتعزيز الرفاه الاجتماعي، وزيادة إيرادات الضرائب للجهات الرسمية، وضرورة تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي.

كما أنّ التنمية الاقتصادية تتميز بعدّة خصائص مهمّة؛ من أهمها:

الاهتمام بتحقيق الأهداف التنموية المعتمدة على وجود استراتيجيات عمل مناسبة، تهدف للوصول إلى معدّل النمو الاقتصادي المطلوب، والتوجّه نحو تحسين البيئة الداخلية للمجتمع، والقطاع الاقتصادي المحلي الخاص بالدولة وتطويرهما، والاعتماد على الجهود الاقتصادية الذاتية، وتحقيق التنمية الاقتصادية المعززة لتطبيق التخطيط في الحكومات، والمؤسسات الاقتصادية المهتمة بمتابعة النمو الاقتصادي باستمرار، والحرص على استغلال الموارد والإمكانات المعززة لدور الصناعة والزراعة والتجارة المحليّة، حسب ما يتطلبه الواقع الاقتصادي من استخدام الوسائل والأدوات التي تتيح نهوض أنواع الأعمال كافة، والاستفادة من التكنولوجيا والأجهزة الإلكترونية المتطورة؛ فهي تقدّم دعماً مناسباً للتنمية الاقتصادية، عن طريق الاستثمار في الإمكانات والطاقات العلمية والمعرفية المتنوعة، ممّا يساهم في تطوير العديد من المجالات ومن أهمها الأبحاث والتعليم (9).

3. أهداف ومقومات ومؤشرات التنمية الاقتصادية:

بشكل عام؛ تهدف التنمية الاقتصادية إلى تحقيق:

زيادة في الدخل القومي، حيث أنّها تساهم في تطوير مستوى المعيشة للأفراد، وتساعد على علاج المشكلات الناتجة عن ضعف الاقتصاد المحلي، وتعزيز التركيبة الهيكلية للتجارة والصناعة. استثمار الموارد الطبيعية التي توجد على أراضي الدولة، وتوفير الوسائل المناسبة التي تقدّم الدعم للإنتاج، ودعم البنية التحتية، والخدمات العامة، ودعم رؤوس الأموال، وذلك بتوفير الدعم الكافي لرؤوس الأموال العامة التي تعاني من الضعف والعجز، والاهتمام بالتبادل التجاري، وذلك بمتابعة الصادرات والواردات التجارية التي تعتمد على تعزيز التجارة بين الدول النامية والدول الأخرى، وخصوصاً تلك التي تقوم بشراء الصادرات بأسعار مقبولة، والتي تساعد على توفير الدعم للحاجات الأساسية للسكان. معالجة الفساد الإداري الذي يؤثّر على استقرار القطاع الاقتصادي بالاهتمام بوضع قوانين وتشريعات، وتساهم هذه المعالجة في تطوير الاقتصاد المحلي وتعزيز نموه وازدهاره في المجالات كافة. إدارة الديون الخارجية؛ أي الحرص على إيجاد وسائل وطرق مناسبة لسداد الديون المالية المدينة على حكومات الدول النامية، ممّا يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة النفقات الخاصة بالإنتاج (10).

أما مقومات التنمية الاقتصادية فيمكننا ذكرها لا حصرها فيما يلي:

توفير مصادر التمويل اللازمة لتنفيذ برامج وخطط التنمية، بغض النظر عما إذا كانت هذه المصادر محلية أو خارجية، والتخصيص الأمثل للموارد المتاحة في إطار الاستدامة البيئية والعدالة بين الأجيال، والحوكمة الرشيدة وإقامة بيئة مؤسسية قوية، وتوفير بيئة الأعمال للاستثمار وتعزيز دور القطاع الخاص، وتطوير القطاع الخارجي وتحسين التنافسية الدولية، وتنمية الموارد البشرية وإدارة النمو السكاني، والاستفادة من اقتصاد المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتطوير أنشطة البحث العلمي والابتكار والتطور.

ويمكننا تقييم التنمية الاقتصادية عبر مجموعة من الوسائل والمؤشرات التي تُستخدم لقياس مدى نجاح التنمية الاقتصادية في المجتمع، وأهمها:

- الناتج القومي الإجمالي: الذي يشير إلى قيمة الخدمات والسلع المنتجة بالاعتماد على تأثير العوامل الاقتصادية في فترة زمنية معينة، والتي تشكل جزءاً من الإنتاج العام.
- الناتج المحلي الإجمالي: يساعد على التعرف على طبيعة نجاح التنمية الاقتصادية في الدولة، ويُعدّ حساب قيمته من الوسائل المشتركة مع حساب الناتج القومي الإجمالي؛ إذ يشير إلى قيمة السلع والخدمات المنتجة، والتي يتم استخدامها داخل السوق التجارية، وتُطبق عليها عمليات البيع والشراء المعتادة.

❖ البحث الثاني:

1. الوضع الاقتصادي لشمال وشرق سوريا:

تتخذ الإدارة الذاتية من شبه الاستقلال الاقتصادي أو (الاقتصاد المجتمعي) أساساً لها، لا الرأسمالية الخاصة ولا رأسمالية الدولة، وتعمل بموجب الصناعة الأيكولوجية والاقتصاد الكومينالي باعتبارهما انعكاساً للديمقراطية على حقل الاقتصاد. ويتطلب من الاقتصاد الاجتماعي أن يتخذ هيكلية قائمة على أعمدة تشكل قواعد الحماية المجتمعية، ليقوم بدوره في عملية بناء نموذج اقتصادي قائم على منح الأهمية القصوى للاعتبارات الاجتماعية، وتأسيس المؤسسات التي ترسخ قواعد العمل الجماعي ضمن الهيكلية الاقتصادية. وتتمثل تلك الأعمدة في الأكاديميات الاقتصادية والكومينات والجمعيات والمؤسسات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة، وتقوم هذه المؤسسات بوظائف شاملة تخدم عملية التنمية الاجتماعية.

وفي شمال وشرق سوريا تم اتخاذ بعض الخطوات لتحقيق استقلال اقتصادي شبه كامل؛ حيث مُنحت الكومينات والبلديات المحلية مسؤوليات كبيرة تشمل الخدمات مثل: التخطيط الحضري، وإنشاء التعاونيات الاقتصادية،

وتوزيع الأراضي. وقد أنشئت بالفعل تعاونيات زراعية ونسائية بوصفها مثلاً ناجحاً على نظام إيكولوجي جديد مبتكر. التعاونيات هي مؤسسات يملكها أعضاء متساوون، ويديرونها تحقيقاً للرفاه الاقتصادي المشترك، وهدف التعاونيات هو الإبقاء على فوائض الإنتاج ضمن المجتمعات المحلية، والحفاظ في الوقت نفسه على توازن إيكولوجي طويل الأمد بين الإنتاج وتخصيص الموارد. أما أنشطة التعاونيات ومدى امتثالها للعقد التعاوني، فيتولى تنظيمهما مجلس التعاونيات، الذي تنتخبه جمعية عمومية مكونة من تعاونيات الإدارة الذاتية كلها. وتُعدُّ تعاونية “هفكرتن” نموذجاً للتعاونيات في المنطقة، وهي تنتج مجموعة من المنتجات الزراعية، وتدير سلسلة متاجر في المدن والبلدات المجاورة. فيما يتخذ المجلس التنفيذي في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا قرارات موحدة عبر التحاور بين الإدارات الذاتية والمدنية القائمة، كتوحيد الرسوم الجمركية وأسعار المحروقات (11).

وعلى هذا الأساس؛ فقد كانت المرأة دائماً رائدة في مجال المبادرة ضمن المجتمع الكردي، ووفقاً لإحصائيات اللجنة الاقتصادية لمؤتمر ستار، واللجنة الاقتصادية للإدارة الذاتية، وخلال الفترة ما بين الاجتياح التركي لمدينتي سري كانيه (رأس العين) وكري سي (تل أبيض)، في أكتوبر/ تشرين أول 2019م، وفبراير شباط 2022م؛ تم فتح أو إنشاء أكثر من 13 معملاً ومصنعاً في مختلف القطاعات الاقتصادية، ومنها:

- معمل القطن الذي يعمل فيه 250 شخصاً.
- معمل الخيطان الذي يعمل فيه 400 شخص.
- ورشة الخياطة التي يعمل فيها 450 شخصاً.
- معمل الزيوت والصابون الذي يعمل فيها 372 شخصاً.
- معمل العلف الذي يعمل فيه 80 شخصاً.
- معمل الجبن واللبن الذي تعمل فيه 50 امرأة.
- تأسيس مبنى الأعمال البيئية في كل من الحسكة وتل تمر ورميلان والذي يعمل فيه 250 شخصاً.
- تأسيس مزرعتين في مكانين مختلفين تضم 5 آلاف و500 رأس من الحيوانات، من أجل تلبية احتياجات المجتمع من الزبدة والحليب الخالي من الهرمون.

- تأسيس 20 جمعية تعاونية منها 7 زراعية.

- تأسيس 30 جمعية تعاونية نسائية خاصة بلجنة الاقتصاد ضمن مؤتمر ستار النسائي، من ضمنها 13 جمعية تتمتع بالاستقلالية الكاملة (12).

كما يؤكّد القائمون على الاقتصاد في الإدارة الذاتية (1) على العمل لتنويع القاعدة الإنتاجية، وتحسين مستويات العمل والأداء في القطاعات الإنتاجية، وتنويع مصادر الدخل؛ من خلال تنفيذ مشاريع تتعلق بالبنية التحتية، ومشاريع تنمية صغيرة ومتوسطة تؤمّن العديد من احتياجات الأسواق المحلية، وتفتح فرص عمل أمام الداخلين إلى سوق العمل.

2. أهم الموارد الاستراتيجية في الجغرافيا الاقتصادية لشمال وشرق سوريا:

مما لا شكّ فيه أنّ سوريا بشكل عام تُعدّ من أكثر بلدان المنطقة تنوعاً واكتفاءً من حيث الموارد الطبيعية، على تنوعها ما بين غذائية وطاقات أحفورية وحتى طاقة عمّالية وكسب خبرات في توقيتات قياسية، أمّا شمال وشرق سوريا، إذا ما استثنينا منها محافظة حلب، فقد كانت نوعاً ما مهمّشة من قبل السلطات السياسية الحاكمة لدمشق على مدار العقود الماضية، وتم تصنيفها ضمن المناطق النائية في البلاد، وتركّتها السلطة فقط لوضعها الزراعي، ونظرت إلى القوى البشرية فيها على أنها أيدٍ عاملة رخيصة يمكن الاستفادة منها في معامل ومصانع حلب ودمشق، دون إفساح المجال أمامها في التطوّر أو خلق فرص صناعية أو تجارية في مناطقها، أمّا أهمّ الموارد التي تتركّز فيها فهي موارد زراعية وموارد باطنية.

- القطاع أو الموارد الزراعية والحيوانية:

يُعدّ القطاع الزراعي من أهم القطاعات لشمال وشرق سوريا، فهي عملياً تُعدّ السلة الغذائية لكامل سوريا؛ كونها تنتج ما يقارب الثلثين من الإنتاج العام، وخاصةً في مجال الحبوب والبقوليات التي يتركّز إنتاجها في مقاطعتي الجزيرة والفرات، وفي مجال الزيتون وزيت الزيتون في إقليم عفرين.

وبحسب الإحصائيات الرسمية لوزارة الزراعة السورية لسنة 2019م فقد بلغت المساحات المزروعة والإنتاج لكل صنف من المواد الأساسية كما يلي: (إقليم الجزيرة يتضمّن مجموع محافظات الحسكة ودير الزور والرقّة):

¹ تيسير محمد؛ محاولات وعقبات.. اقتصاد الإدارة الذاتية بين مد وجزر؛ الناشر: نورث برس؛ تاريخ النشر: 2023.10.03؛ الرابط: <https://npasyria.com/168920/>

المادة	المنطقة	سقي		بعل	
		المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج
القمح	سوريا	591564	1873010	754343	1212088
	إقليم الجزيرة	327145	974316	391600	572766
الشعير	سوريا	66693	195844	1414193	2857280
	إقليم الجزيرة	49363	133782	741393	1402495
العدس	سوريا	1202	94	112441	100559
	إقليم الجزيرة	1100	86	32400	28976

يضاف إلى ما سبق إنتاج المحاصيل العطرية مثل الكمون والكزبرة وحبّة البركة والحلبة وغيرها، وأيضاً المحاصيل الموسمية مثل البطاطا والبصل والخيار والبندورة وغيرها.

أمّا بالنسبة للموارد المائية للمنطقة فإنّ أغلب الاعتماد يكون على مياه الأمطار والآبار الجوفية أو ما تسمى بالآبار (البحرية والسطحية)، بالإضافة إلى وجود الكثير من الأنهار الهامة التي تمرّ أو تنبع من المنطقة، كنهر الفرات والخابور والجقجق، والأحواض المائية الهامة مثل حوض الفرات والذي تبلغ مساحته 51238 هكتاراً. وحوض دجلة والخابور والذي تبلغ مساحته 21129 هكتاراً. كما تمّت إقامة السدود على نهر الفرات مثل سدّ تشرين بطول 900م. وبمساحة 166 كم². شرق مدينة منبج، والذي يولّد 630 ميغا واط ساعي من الطاقة الكهربائية، وسدّ الفرات بمساحة 665 كم². ويُعدّ هذا السدّ المورد الرئيسي لإمداد مدينة حلب بمياه الشرب، وفي مدينة الطبقة الذي يحتجز خلفه بحيرة كبيرة، بطول 80 كم. وعرض 8 كم. وبسعة تخزينية تصل إلى 14.1 مليار متر مكعب، وأيضاً توليد 880 ميغا واط ساعي من الطاقة الكهربائية. وسدّ الحرية (البعث سابقاً) بمساحة 27 كم². في مدينة الرقة. إلّا أنّ هذه السدود تبقى دون المأمول منها، خاصةً بعد الأزمة السورية وعبث السلطات التركية الحاكمة بمخصصات سوريا والعراق من هذه المياه، وفي السنوات الأخيرة كانت قلة الأمطار من الأسباب الرئيسية لظاهرة الجفاف التي تشهدها المنطقة.

يُضاف إلى ما سبق امتلاك المنطقة للثروة الحيوانية والتي تُعدّ أيضاً من أهم الركائز التي يمكن الاعتماد عليها في بناء الاقتصاد الوطني؛ لما لها من أهمية كبيرة في تنوّع الموارد الاقتصادية للبلاد، وأيضاً وبحسب المصدر السابق ذاته فإنّ امتلاك المنطقة لهذه الثروة - كما هو موضح في الجدولين المرفقين - هو على الشكل التالي:

النوع	المنطقة	عدد الرؤوس	
		حلوب	غير حلوب
الأغنام	سوريا	9495577	5062078
	إقليم الجزيرة	3000351	1712494
الماعز	سوريا	1202404	641793
	إقليم الجزيرة	259375	192556
البقر	سوريا	441913	157472
	إقليم الجزيرة	145078	72019
الجاموس	سوريا	3940	3206
	إقليم الجزيرة	3129	2258

النوع	المنطقة	عدد الرؤوس
الثيران	سوريا	5621
	إقليم الجزيرة	397
العجول	سوريا	183315
	إقليم الجزيرة	52930
الخيول	سوريا	12757
	إقليم الجزيرة	4537
الجمال	سوريا	39725
	إقليم الجزيرة	21402

بالإضافة إلى الإحصائيات السابقة فإنّ المنطقة تمتلك الكثير من المداجن وتنتج اللحوم والبيض والحليب وغيرها.

- القطاع أو الموارد الباطنية:

ممّا لا شكّ فيه أنّ شمال شرق سوريا تُعدّ المنطقة الأهم من حيث الثروات الباطنية بالنسبة للبلاد، حيث تتمركز مجمل أو معظم حقول النفط والغاز في مقاطعة الجزيرة، وتمتدّ من مدن رميلان، وسويدية، وقره تشوك، والشداي الجبسة، حيث أنه وبحسب إحصائيات ما قبل الأزمة السورية عام 2010م. والتي تعود لشركة البترول البريطانية، والتي قدّرت إنتاج النفط بـ 250 ألف برميل يومياً، أي ما يعادل إنتاج ثلثي الإنتاج العام للبلاد والذي بلغ حوالي 385

ألف برميل يومياً. أمّا بالنسبة للاحتياطي النفطي فيُقدّر بـ 75% من مجمل الاحتياطي النفطي العام للبلاد والمُقدّر بـ 2.4 مليار برميل، أمّا بالنسبة للغاز الطبيعي فيُقدّر إنتاج المنطقة بـ 3.8 مليون متر مكعب يومياً، في حين يبلغ الاحتياطي العام أكثر من 63 مليون متر مكعب، أي ما يقارب 26% من مجمل الاحتياطي العام للغاز المقدّر بـ 241 مليار متر مكعب.

وبحسب الإحصائيات الأخيرة، والتي تعود إلى بداية العام 2022م. فقد قُدرت خسائر القطاع النفطي منذ بداية الأزمة السورية في عام 2011م. بنحو 100 مليار دولار أمريكي، وانخفاض الإنتاج اليومي إلى 86 ألف برميل فقط، في حين بلغ الإنتاج اليومي من الغاز الطبيعي 12.5 مليون متر مكعب، أمّا الغاز المنزلي فقد تم إنتاج 323 طن يومياً؛ كل ما سبق من إحصائيات ما قبل وما بعد الأزمة توضّح مدى الضرر البالغ في هذا القطاع المهم. وعليه؛ فإن كل هذه الإحصائيات إذ تدلّ على الأهمية الجغرافية للمنطقة من حيث الثروات الباطنية والطاقة، ومدى تمسّك كل طرف بالسيطرة عليها، خاصةً التنظيم الإرهابي داعش وذلك لتمويل نشاطاته الإرهابية، ويُضاف إلى ذلك وجود ثروة باطنية متعلّقة بالأحجار والإسفلت، ووجود الكثير من المقالع في المنطقة لطحن وتدوير هذه الأحجار التي تدخل بشكل رئيسي في النهضة العمرانية التي تشهدها المنطقة من حركة عمران، بالإضافة إلى استخراج الرمال الداخلة في العملية العمرانية من نهري دجلة والفرات؛ حيث أنّها تُعدّ من أهم الثروات الطبيعية للمنطقة، كما أنّ جغرافية المنطقة تساعد وبشكل ممتاز في الاستفادة من الطاقة الشمسية في توليد الطاقة البديلة، خاصةً أنّ معظم الآبار النفطية ومراكز توليد الغاز المنزلي متوقّفة أو تتعرّض لحالات متكرّرة من الأعطال، بسبب قِدَمها وعدم توقّر قطع غيار أو فترات دورية منتظمة للصيانة.

بطبيعة الحال؛ فإنّ الاعتراف الدولي والإقليمي بالإدارة الذاتية الديمقراطية التي تدير المنطقة منذ أكثر من ثماني سنوات، سيساعد بشكل فعّال في تطوير واستمرارية قطاع الطاقة، ودخول الشركات للاستثمار فيها، ووضع خطط استراتيجية للطاقة البديلة واستثمارها بالشكل الأنسب الذي يخدم المنطقة (13).

❖ البحث الثالث:

1. العوامل المعيقة للتنمية الاقتصادية في شمال وشرق سوريا (العوامل الموضوعية، العوامل الذاتية):

رغم مرور أكثر من عقد على تأسيس الإدارة الذاتية الديمقراطية لشمال وشرق سوريا إلا أنّها تُعدّ تجربة فتية وحديثة، خاصةً مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف المحيطة بها من سياسات متناقضة وقوى دولية وإقليمية ومصالح متشابكة ومشاريع طرق وممرّات حسب مصالح اللاعبين الفاعلين على هذه الجغرافية، بطبيعة الحال هناك الكثير من المعوّقات التي كانت من الأسباب المباشرة وغير المباشرة في إعاقه الكثير من الأمور الإدارية والخدمية، وبالتالي التأثير على الاقتصاد بشكل أو بآخر، ويمكننا ذكر بعض هذه الأسباب لا حصرها في ما يلي:

- 1- **الصراعات العسكرية:** ربما يُعدّ من أهمّ الأسباب التي تعيق العملية الاقتصادية؛ وذلك لما لها من آثار جانبية على هجرة السكان وعدم شعورهم بالأمان والاستقرار، وبالتالي إثارة المخاوف لديهم حول استثمار أموالهم في مشاريع اقتصادية صغيرة أو متوسطة؛ فالدولة التركية قد أثبتت أنّ الحاضنة الاستثمارية هشة وغير ممكنة في هكذا ظروف، وخاصةً بعد غزوها واحتلالها المباشر لكل من عفرين وسري كانيه (رأس العين) وكري سبي (تل أبيض)، وضربها للمناطق الحيوية ومنابع الطاقة للبلاد؛ ممّا أدّى إلى تنافر رؤوس الأموال الداخلية وخروجها للخارج، وتوقيف الكثير ممّن كانوا يفكّرون في أيّة عملية استثمارية في الداخل.
- 2- **العقوبات الاقتصادية:** هذه العقوبات لها تأثير مباشر على التجار وعميلة الاستيراد والتصدير، وبالتالي صعوبة إمكانية الوصول للأسواق العالمية، وزيادة التكلفة للمواد الأولية الداخلة في الصناعات المحليّة بسبب توجّرها للأسواق السوداء لتأمين متطلّباتها.
- 3- **تراجع القوى الشرائية للعملة المحليّة:** بطبيعة الحال تدخل في تدهور الحالة الاقتصادية للفرد والأسرة وبالتالي المجتمع؛ مما يؤدّي إلى زيادة البطالة وانخفاض الدخل وارتفاع في الأسعار، وبالتالي عدم التمكن من تأمين الضروريات عداك عن الكماليات.
- 4- **إغلاق المعابر الحدودية البرية مع دول الجوار:** شمال وشرق سوريا لها حدود برية طويلة مع تركيا والعراق، ولأنّ تركيا لديها خلافات سياسية وأيدولوجية مع الإدارة الذاتية الديمقراطية؛ فقد اتّبعت سياسة الحصار الاقتصادي، لإرضاخها وليّ ذراعها في مجال تأمين الخدمات والمستلزمات لمواطنيها، وكان لها الدور الأساسي بالضغط على الحكومة العراقية واللاعبين الدوليين، مثل روسيا والصين، في استعمال الفيتو لإغلاق معبر تل كوجر (اليعربية) الذي كان يعتمد عليه في إدخال الكثير من المساعدات والخدمات الإنسانية حتى للمنظمات الدولية والمحليّة العاملة في المنطقة.
- 5- **الطاقة:** تُعدّ الطاقة من أولى وأهمّ العوامل التي تسهم في تحديث وتنشيط العملية الاقتصادية للمجتمعات؛ فالمصانع لا يمكن أن تُدار بدون طاقة، وكذلك العملية التجارية والتنقّل والانتقال، وأيضاً الجانب الزراعي والتنمية الزراعية، هذا القطاع الذي بدأ خلال السنوات القليلة القليلة الماضية بالتوجّه نحو الطاقة النظيفة (الطاقة الشمسية) كبديل من الديزل غير المتوفّر، بسبب نقص استخراجه ونظافته بسبب الطرق البدائية لتصفيته وتكراره، واستهداف تركيا لمنابعه بين الفترة والأخرى، لكنّها أيضاً تُعدّ مكلفة مادياً، ولذلك لا يمكن للكثير من المزارعين الاستفادة منها أو حتى إمكانية تركيبها في ظلّ عدم توفّر الإمكانيات لدى الإدارة أيضاً في المساعدة أو المساهمة في وضعها.

- 6- **التغيرات المناخية:** ربما تُعدّ هذه التغيرات عالمية وهي تؤثر بشكل عام على العالم أجمع، وتؤثر - بطبيعة الحال - على المنطقة وتراجع الزراعة والتأثير المباشر على المزارع والفلاح على حدّ سواء.
- 7- **تدمير البنية التحتية وضعف المؤسسات:** شهدت المنطقة الكثير من الصراعات، منها مع النظام البائد ومنها مع تنظيم داعش، ومنها استهداف تركيا للبنية التحتية الحيوية. وبالتالي؛ كل ذلك أثر بشكل مباشر على عمل المؤسسات التي هي بالأساس تُعدّ مستحدثة وتعاني من ضعف القدرات والكفاءات العالية أساساً؛ مما يؤدي إلى عدم المشاركة المجتمعية الفعّالة، وبالتالي التأثير على كفاءتها وإنتاجيتها وزيادة حالات الإهمال الوظيفي فيها.
- 8- **نقص الاستثمارات الخارجية:** بطبيعة الحال؛ كل الأسباب سابقة الذكر تؤدي بشكل أو بآخر إلى تنافر الاستثمارات الخارجية، وتقلل من جاذبيتها للاستثمار في المنطقة، وبالتالي تُعدّ عائقاً أمام عملية التنمية.

2. مبادئ تحقيق التنمية الاقتصادية في شمال وشرق سوريا:

مما لا شكّ فيه أنّ من أهم العوامل أو المبادئ لتحقيق التنمية الاقتصادية لدولة أو منطقة ما هو وجود الاستقرار السياسي والأمني الذي تكون له انعكاسات بشكل مباشر على الوضع الاقتصادي. وعليه؛ فمن الأهمية بمكان العمل على إيجاد أرضية مناسبة للوصول إلى الحلول الوسطية السياسية كخطوة أولى لتحقيق التنمية الاقتصادية، ولكن هناك أيضاً خطوات مرافقة ومتسلسلة يجب الأخذ بها لتطوير وتسريع عملية التنمية الاقتصادية في منطقة ما، وهي:

- 1- **رأس المال:** وهو أول وأهم عنصر لتحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال تأمينه ورفع معدلات تكوينه، مع إمكانية خلق نوع من التسهيلات المالية أو إنشاء البنوك، والتركيز على الضرائب بحيث لا تكون عبئاً مضاعفاً مع باقي المعوقات.
- 2- **الموارد الطبيعية والطاقة:** أيضاً يُعدّ عنصراً مهماً، وذلك لتوفير المواد الأولية الداخلة في عملية الإنتاج، وتأمين الطاقة المناسبة لتحويل هذه المواد الأولية إلى بضاعة تخدم الأسواق المحليّة مع إمكانية التصدير.
- 3- **القوة العاملة:** التركيز على القوة العاملة الداخلة في العملية الإنتاجية، مع إمكانية توفير التدريب المطلوب لها لتحسين عملها وتطوير خبراتها بحسب متطلبات السوق.
- 4- **تحسين النقل والطرق:** وذلك لتسهيل عمليات التبادل والنقل من مواد أولية وإنتاج مُصنّع وجاهز وسهولة تنقله وانتقاله.
- 5- **توفير الطاقة والمياه:** يُعدّ توفير الطاقة الكهربائية والديزل والطاقة البديلة والمياه من أهم عوامل نجاح التنمية الاقتصادية.
- 6- **بيان الحقوق القانونية:** وذلك من خلال المحافظة على حقوق الملكية الفكرية والابتكار والاختراع والثناء عليه وتشجيعه.

الخاتمة:

مما لا شك فيه أنّ الإدارة الذاتية الديمقراطية ومؤسساتها المدنية والعسكرية ما زالت تجربتها حديثة العهد، وقد أصبحت مسؤولياتها أكبر مع سقوط النظام البعثي البائد. وعليه؛ فإنّها عملياً تواجه صعوبات مزدوجة على الصعيد الخارجي وعلى الصعيد الداخلي، تكمن الصعوبات والتحديات الخارجية في: التهديدات التركية المباشرة وغير المباشرة، والحصار الاقتصادي المفروض على كامل سوريا، كما أنّها وبالرغم من تبنيها لفلسفة الاقتصاد المجتمعي إلا أنّ المؤسساتية والحالة السياسية تتحكّم في مفاصل دوائرها؛ وهذا يُعَدّ - إلى حدّ ما - تناقضاً يخلّ بالوضع الاقتصادي القائم، يُضاف إلى ذلك عدم امتلاكها لفريق اقتصادي ذي خبرة في الاقتصاد الدولي أو خاص بها تدير دقّة العلاقات الاقتصادية، وأنّ ما يقوم به الفريق الحالي لا يتعدّى أو يتجاوز كونه مرحلة إدارة الأمور وتسييرها بالحد الأدنى المطلوب منها، كعمليات تجارية وزراعية وصناعية، لا تتجاوز المشاريع منها الصغيرة أو المتوسطة في أحسن الأحوال، ورغم امتلاك المنطقة للموارد الطبيعية والبنية التحتية؛ إلا أنّ غياب الرؤية الاقتصادية الاستراتيجية، في ظلّ الظروف السياسية الراهنة، تُعَدّ من أهمّ معوّقاتها. وعليه؛ لم تستطع الإدارة الذاتية تحقيق أي نتائج اقتصادية استراتيجية ملموسة بالمقارنة مع كل المساحات الزراعية وموارد النفط والغاز التي تشرف أو تتحكّم بها، مع وجود أعباء والتزامات مالية ضخمة مترتبة عليها شهرياً وسنوياً وموسمياً، هذا عدا عن الحالات الطارئة والمفاجئة، هذه الحالات التي تؤثر - بشكل أو بآخر - على مدى إمكانية وضع خطط متوسطة أو طويلة الأمد تتعلق بالتنمية الاقتصادية. وعليه؛ يتبيّن أنّ الإدارة الذاتية لا تستطيع لوحدها أو بذاتها المضيّ بكامل العملية التنموية، ولذلك يجب عليها إشراك القطاع الخاص والنقابات العمالية والجمعيات التعاونية كنوع من التشاركية، وذلك للوصول إلى عملية تنمية مستدامة والارتقاء بها. ولذلك يجب إيلاء الأهمية بقطاع التخطيط، وإتاحة الفرصة لخلق كوادرات مؤهلة ومدربة تستطيع الإشراف على العملية التنموية المستقبلية. إنّ عدم أو ضعف في حالة الشفافية الاقتصادية وعدم نشر أي من المؤشرات الاقتصادية، كحجم التجارة الداخلية والخارجية، ومستويات ومعدّلات البطالة، والتضخم وحجم الناتج المحلي المتعلق بالقطاع الخاص والعام؛ كل ذلك يؤثّر على إمكانية التحليل الاقتصادي اللازم لوضع الخطط والبرامج اللازمة وفقها وبناءً عليها.

مما سبق يمكننا القول أنّه من عظيم الأهمية أن يتمّ تشكيل فريق اقتصادي متكامل ومختصّ في إدارة الأزمات، وتشكيل خلايا أزمة حقيقية ذات صلاحيات واسعة، تتمكّن من تحديد نقاط الخلل والمشكلة وتحليلها دون الاهتمام بإرضاء فريق سياسي أو آخر، ويتزامن مع ذلك تفعيل دور مكاتب التخطيط الاقتصادي، وفسح المجال أمام مكاتبها لتطوير ورسم وتحليل الخطط الاقتصادية بهدف الارتقاء بالواقع الاقتصادي، كما يمكن الاستفادة من إعادة هيكلة بعض الدوائر أو الأشخاص أو المؤسسات السابقة الخاصة بالشأن الاقتصادي وتوزيع المهام عليها من

جديد، وتحديد نوع من الرقابة والتقييم الدوري عليهم، كما يمكن إنشاء فريق اقتصادي خاص بالرؤية الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية للمنطقة، وتكون مهامها استغلال موارد المنطقة بالشكل الأنسب وعدم هدرها واستنفادها في أمور ثانوية، وبالتالي وضع الخطط الاقتصادية على أساس مشاركة القطاع الخاص، والاستفادة من رؤوس الأموال المتوفرة لديها من جهة، والتنويع في القاعدة الإنتاجية من جهة أخرى، كما يُعدّ أمراً بالغ الأهمية التركيز على إصدار القوانين التي تحمي القطاعات التنموية وتشجّع على الاستثمار.

في العملية التنموية الاقتصادية يكتسب إيلاء الاهتمام بالقطعين الزراعي والصناعي في المنطقة أهمية كبيرة؛ القطاع الزراعي لأنّ المنطقة تملك مساحات واسعة يمكن الاستفادة منها، ولأنّ المنطقة أساساً ذات توجه وعقلية زراعية، والقطاع الصناعي لما له من دور أساسي في عملية التنمية، ولأنّ هذا القطاع يُعدّ من القطاعات الحديثة في المنطقة بعد الدمار الذي لحق بالمدن الصناعية الكبرى في حلب ودمشق وحمص، خصوصاً مع إمكانية توجه رأس المال الداخلي لمناطق شمال وشرق سوريا ذات الأمن والأمان والاستقرار مقارنةً مع باقي المناطق.

ختاماً؛ يمكن القول أنّ العملية برمتها تكاملية وتكاتفية ما بين الإدارة والمجتمع، والمسؤولية تقع على عاتق الجميع، جميع من يعيش في شمال وشرق سوريا، كلّ حسب طاقته، وفي المحصلة المسألة كلّها نسبية؛ فحتى وإن كانت الإدارة ناجحة ومتكاملة، ولو كانت قادرة على وضع الخطط المناسبة وإعداد الكوادر المختصة؛ فإنّها لن تستطيع بمفرها إنجاز المهمة ما لم يكن هناك مجتمع متناغم معها، والعكس صحيح.

المصادر والمراجع:

- 1- د. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون؛ التنمية الاقتصادية: المفاهيم والخصائص، النظريات الاستراتيجية، المشكلات؛ الناشر مطبعة البحيرة. 2008م.
- 2- عبد الله أوجلان. حول الاقتصاد. الناشر: أكاديمية عبد الله أوجلان للعلوم الاجتماعية.
- 3- د. عبيد محمد علي عبد الخالق. تحليل مقومات التنمية الاقتصادية في الدول العربية في ضوء الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة. 2022م.
- 4- د. شوقي محمد. واقع التنمية الريفية في إقليم الجزيرة (الفرص والإمكانات). 2021م.
- 5- د. عبد اللطيف مصطفى. د. عبد الرحمن سانية. دراسات في التنمية الاقتصادية. مكتبة حسن العصرية. 2014م.
- 6- البروفيسور: محمد الطاهر قادري السائحي. أ. البشير جعيد عبد المؤمن. مختارات من الاقتصاد الدولي في ظلّ تحديات أخطبوط العولمة. مكتبة حسن العصرية. 2016م.
- 7- مبير بالدوين. ترجمة جرانت إسكندر. مراجعة حسن زكي أحمد. التنمية الاقتصادية. الدار القومية للطباعة والنشر. 1962م.
- 8- مواقع متنوعة من النت مختصة في الشؤون الاقتصادية. وتقارير ومقالات اقتصادية متنوعة.
- 9- مجد فرارجة، مفهوم التنمية الاقتصادية موقع موضوع، 6 تموز يونيو 2022م.
https://mawdoo3.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9
- 10- استثمار في مصر، شروط تحقيق التنمية الاقتصادية.
https://investinegy.com/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1_%D9%81%D9%8A_%D9%85%D8%B5%D8%B1/%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B7-%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9#:~:text=%D8%AA%D9%84%D8%B9%D8%A8%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9%20%D8%AF%D9%88%D8%B1%D9%8B%D8%A7%20%D9%83%D8%A8%D9%8A%D8%B1,%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%20%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A%20%D9%88%D8%AA%D8%A3%D8%AB%D9%8A%D8%B1%D9%87%D8%A7%20%D8%B9%D9%84%D9%89
- 11- تقرير قناة اليوم، ما هو نظام الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا، بتاريخ 16 آذار مارس 2023م.
<https://alyaumtv.net/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84-%D9%88%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7/>
- 12- الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا.. الثورة الاقتصادية في ظلّ الحرب والحصار، وكالة ANF الإخبارية 8 أيار مايو 2022م.
<https://arabic.anf-news.com/%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7/aladart-aldhatyt-lshmal-wshrq-swrya-althwrt-alagtsadyt-fy-zl-alhrb-walhsar-79045>
- 13- شرفان سيف الدين، الجغرافية الاقتصادية لشمال وشرق سوريا، الناشر مركز روج آفا للدراسات الاستراتيجية، مجلة دراسات استراتيجية، العددان 13 – 14 صيف وخريف 2023م.